مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
المجلد 5/ العدد:01 (2024)
ص 82-104

مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي "حالة بنك السلام 2008– 2022"

The contribution of Islamic banks to enhancing financial inclusion "the case of Al Salam Bank 2008-2022"

انتصار سليماني[1*]، صلاح بوقرورة[2]

[1] جامعة باتنة1 (الجزائر)، Intissareslimani88@gmail.com

[2] جامعة باتنة1 (الجزائر)، bougroura.salah@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال:

تاريخ القبول:

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التمويل المالي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال تشخيص واقع البنوك الإسلامية في الجزائر ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، إضافة إلى تحليل بعض المؤشّرات والتي نصّ عليها البنك الدولي منذ سنة 2011 لقياس وتقييم مدى تحقيق أهداف الشمول المالي، اعتمادا على النتائج المحققة لبنك السّلام خلال السنوات 2008-2022.

وقد خلصت الدّراسة إلى عدّة نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية تلعب دورا مهما في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية إلى شريحة كانت تعاني من الاستبعاد والتّهميش من النّظام المصرفي التّقليدي. حيث يعالج التمويل الإسلامي مسألة الشمول المالي من اتجاهين أساسيين وهما تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة بين المجتمع وبالتالي تحقيق العدالة.

الكلمات المفتاحية: التّمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي.

تصنيفات JEL : G20، G21، G24.

Abstract:

This paper aims to assess the contribution of Islamic financial funding in enhancing financial inclusion by diagnosing the reality of Islamic banks in Algeria and their role in promoting financial inclusion. Additionally, the study analyzes some indicators outlined by the World Bank since 2011 to measure and evaluate the achievement of financial inclusion goals. This analysis relies on the results achieved by Bank Al-Salam during the years 2008-2022.

The study concludes several key findings, including the significant role played by Islamic banks in promoting financial inclusion by providing access to financial services and products for a segment that suffered exclusion and marginalization within the traditional banking system. Islamic finance addresses financial inclusion from two fundamental perspectives: risk-sharing and wealth redistribution within the society, thereby achieving justice.

Keywords: Islamic finance, Islamic banks, financial inclusion, financial inclusion indicators.

JEL Classification Codes: G20, G21, G24.

* انتصار سليماني

1. مقدمة:

حظيت البنوك الإسلامية في الآونة الأخيرة باهتمام كبير لما أثبتته من كفاءة وفاعلية لاحتواء الصدمات المالية والتّكيّف مع المستجدّات، ومن خلال الدور الحيوي الذي لعبته، ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول، ومن مظاهر نجاح الصيرفة الإسلامية هو انتشارها في العديد من دول العالم سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، لما عملته على تغطية النقائص التي ظهرت مع البنوك التقليدية خاصة بعد الأزمة الأخيرة لسنة 2008، وما صاحبها من أضرار اقتصادية وخيمة على الاقتصاد العالمي، حيث اقتنع الكل آنذاك بضرورة التّخلي عن التعاملات المبنية على الفائدة وتبني نظام مصرفي إسلامي.

ويقوم هذا النوع من البنوك بتقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة في إطار الشريعة الإسلامية والتي عرفت قبولا كبيرا من طرف المجتمعات المسلمة بل وتعتبر الأكثر طلبا مقارنة مع البنوك التّقليدية الأخرى. ومن بين الأهداف المسطرة لهذه البنوك، المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة أيضا في تعزيز الشمول المالي، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم الموضوعات التي حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام واسع من صنّاع السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم.

والشمول المالي هو من بين الأدوات الهامة التي تمكّن الدّول من تحقيق الاستقرار، حيث يهدف إلى الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع للاستفادة من مختلف الخدمات المالية وجذب الأفراد الذين يتعاملون أو يدخرون أموالهم خارج أسواق المال الرّسمية. والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وعصرنة قطاع المالية والبنوك ووضع استراتيجيات وتسهيلات بنكية من خلال تنويع المنتجات البنكية وتكريس الصيرفة الإسلامية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يتبادر إلينا التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشّمول المالي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدّراسة من الفرضيات التّالية:

- تمكنت البنوك الإسلامية بفضل خدماتها ومنتجاتها المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من الوصول إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع بما فيها تلك التي كانت مهمشة في السابق.
- يتبنى بنك السلام استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى الأفراد.
- يستخدم بنك السلام وسائل حديثة ومتنوعة لنشر التثقيف المالي في الجزائر.
- تمكن بنك السلام من خلال خططه الاستراتيجية من تحقيق درجة متقدمة من الشمول المالي.

أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- نقص الدّراسات التي تطرقت لمساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- أهمية موضوع الشمول المالي الذي أصبح من بين أهم مواضيع العالم في الآونة الأخيرة.
- الدّور المهم الذي تبرزه البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي وجعله من بين الأهداف والخطط الاستراتيجية المسطّرة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي في عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية والشمول المالي، وكذا المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل مؤشّرات الشمول المالي اعتمادا على نتائج بنك السّلام الجزائر وذلك للتّعرف على مدى مساهمته في تعزيز الشّمول المالي بالجزائر.

هيكل الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وعملا بالمنهج العلمي الصحيح تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- الإطار النظري للبنوك الإسلامية.
- التّأصيل النّظري للشمول المالي.
- مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشّمول المالي في الجزائر (حالة بنك السلام).

2. الإطار النّظري للبنوك الاسلامية:

من المهم أن نتطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية قبل التفصيل في طريقة عملها ومنتجاتها.

1.2. مفهوم البنوك الإسلامية:

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية، سنذكر البعض منها فيما يلي:

البنك الإسلامي هو" مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق التنمية الاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية." (العلجوني، 2008، صفحة 110)

وتعرّف أيضا البنوك الإسلامية على أنها: " مؤسسات مالية مصرفية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها في إطار ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، لبناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع الأموال في مسارها الإسلامي الصحيح". (الهيتي، 1998، صفحة 173)

وحسب اتفاقية انشاء البنك الإسلامي للتنمية، يعرّف البنك الإسلامي على أنه " مؤسّسة تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتّقدم الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية" (الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، 1978)

من خلال التعاريف المختلفة السابقة يمكن القول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة تقوم بالأعمال المصرفية بعيدا عن الفائدة أو الربا، حيث تعمل على توظيف الأموال المودعة لديها أو تمويل المشاريع أو غيرها في ظل الشريعة الإسلامية.

وتهدف البنوك الإسلامية إلى ترشيد الاستثمار والقيام بمختلف الأعمال بالشكل الذي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية. وبصورة عامة فإن اهداف البنك الإسلامي تنتظم في محورين أساسيين، يضم المحور الأول الأهداف المشتركة وهي جمع الادخار وإحلال الطرق الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم...) لتحل محل نظام الفوائد، أما المحور الثاني فيضم الأهداف الخاصة بكل بنك والمنبثقة عن طبيعته أو غرضه كأن تكون طبيعة البنك تنموية أو تعاونية أو كان غرضه تشجيع نوعية معينة من الاستثمارات أو غرض آخر. (خالدي، 2005، صفحة 278)

ويجدر الذكر إلى أن البنوك الإسلامية تعتمد على قاعدتين أساسيتين، أوّلهما تقاسم أو تشارك الأرباح أو الخسائر أي ما يعرف بقاعدة الغنم بالغرم، أما القاعدة الثّانية فهي الخراج بالضمان أي لضامن أصل المال الحق في الحصول على العائد منه.

2.2. المنتجات المالية للبنوك الإسلامية (صيغ التّمويل):

تعتمد البنوك الإسلامية في تعاملاتها على مبادئ الشريعة الإسلامية سواء أخذًا أو إعطاءً، فهي في طريقة حصولها على المداخيل أو في طرق منحها للتمويلات المختلفة للمتعاملين معها تتجنب الربا بكل أشكالها. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية.

أولا: المضاربة

المضاربة هي اتفاق يتم بين طرفين، يشارك فيه الطرف الأول بماله أما الطرف الثاني فبجهده وخبرته وحتى أفكاره. ويتشارك الطرفان في العوائد والأرباح حسب ما تمّ الاتّفاق عليه في البداية، وهذا في حالة حدوث أرباح، أما في حالة الخسارة فلا يتم تقاسمها بين الطرفين، اذ تكون فقط على عاتق صاحب المال طالما المضارب شارك بكل ما لديه من جهد لإنجاح المشروع، اذ يكفي ما قدمه دون مقابل.

ثانيا: المرابحة

المرابحة للآمر بالشراء عبارة عن أن يتقدّم العميل إلى مصرف إسلامي أو مؤسسة مالية أو تجارية ويطلب شراء سلعة معينة، لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، فيقوم المصرف أو المؤسسة بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني، فيبيع السّلعة بالثّمن الذي قامت به وزيادة ربح معلوم يتّفقان عليه، ثم يتم العقد بعد امتلاك المصرف أو المؤسسة للسلعة، على أن يتم سداد ثمنها بثمن آجل مقسّطاً. (Ibrahim, 2020, p. 121)

ثالثا: المشاركة

المشاركة هي أن يشترك طرفان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فيتحمّلونها بنسب حصص رأس المال المتشارك به. (طايل، 1999، صفحة 189)

رابعا: الإستصناع

هو عقد بيع يتم بين المصرف والمستصنع، وهو أحد عملاء هذا المصرف، حيث يحصل هذا العميل على سلعة أو عقار بمواصفات يختارها هو وبطلب منه، بعدما يتولّى المصرف بالقيام بجميع الإجراءات أي طلب انجاز هذه السّلعة أو العقّار من عميل آخر (استصناع عادي) أو ينجزه المصرف بنفسه (استصناع موازي) وهذا حسب ما يطلبه العميل.

خامسا: الإجارة

هي عقد يَرِد على منافع الأعيان المؤجّرة – محل العقد- التي يسلّمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجرة معلومة، ومعه يظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدّة الإيجار. (الدسوقي، 2004)

سادسا: السلم

هي عملية مبادلة ثمن بمبيع، حيث يكون هذا الثمن عاجلا أو مقدما، والمبيع آجلا ومؤجلا، فالسلم هو عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السّلعة من المشتري عند ابرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحدّدة. (عمر، 2004، صفحة 14)

3. التّأصيل النظري للشمول المالي:

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي بظهور بعض الدراسات خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث حاول مختلف الباحثين ربط هذا المفهوم بإزالة مختلف العقبات التي من شأنها أن تمنع الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية. وفيما يلي سنستعرض بعض تعاريف الشمول المالي.

1.3. مفهوم الشمول المالي:

يُعرّف الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI): "هو تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم بعدل وشفافية وبتكلفة معقولة". (شاوي، 2020، صفحة 121)

وعُرّف أيضا من طرف البنك الدولي على أنه:" نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية". (The World bank, 2014)

وفي تعريف آخر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): " يشير الشمول المالي إلى عملية تعزيز إمكانية الحصول على طائفة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للتنظيم بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ نُهج قائمة ومبتكرة مصممة خصيصا بما في ذلك التوعية المالية والتعليم بهدف تعزيز الرفاه المالي والإدماج الاقتصادي والاجتماعي. (Messy, p. 11)

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الشمول المالي هو عملية ضمان وصول مختلف الخدمات المصرفية وغير المصرفية إلى مختلف أفراد المجتمع بأسعار تكون في المتناول وفي الوقت المناسب.

2.3. أهمّية الشمول المالي ومبادئه:

لقد انتشر استعمال مصطلح الشمول المالي في الآونة الأخيرة وأصبح موضوعا ذا أهمية كبيرة بين الباحثين وصناع القرار في مختلف دول العالم، نظرا لأهميته ولمساهمته في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

أولا: أهمية الشّمول المالي

يعاني أصحاب الدخل المنخفض في مختلف دول العالم عامة وفي الدّول النامية خاصّة، من عدم تمكنهم من الحصول على عدد كبير من المنتجات المالية والخدمات التي تكون غالبا ليست في متناولهم، ويرجع ذلك لعدة أسباب كارتفاع أسعار هذه المنتجات أو الخدمات من جهة أو هناك تقصير في توفيرها من طرف الجهات المعنية أو بسبب بعض القيود التي تعيق الوصول إليها. وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية الشمول المالي الذي يتم اعتماده لجعل مختلف شرائح المجتمع تتمكن من توفير احتياجاتها وتحقيق الاستقرار المالي.

يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة الادخار وتحسين اداء البنوك، وتعزيز فرص التنافسية بين المؤسّسات المالية، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على تنويع منتجاتها وجودتها، مما يصب في هدف تحقيق الاستقرار المالي. كما يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو

الاقتصادي وتدعيم الدول في توجهها نحو تنويع اقتصاداتها، بفضل توفير خدمات مالية ذات جودة وتتوافق مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدخول في الاقتصاد، وتعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية. كما يساعد تعمق درجات الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين، والتقليل من مستويات الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، ويؤثر ايجابيا على اسواق العمل، ويساعد على تخفيف درجة المخاطر في المؤسسات المالية والنظام المالي على حد السواء. (بوغرارة، ديسمبر 2021، صفحة 374)

ويمكن القول أنّ هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنّمو الاقتصادي، حيث لا يمكن تخيل الاستقرار المالي بدولة معيّنة بينما يعاني أغلب سكانها من التهميش الاقتصادي والبعض الآخر يعيش الرفاه، فتحقيق الاحتياجات وإمكانية الوصول إلى الأفراد وادماج المؤسسات الصغيرة وحتى المتوسطة في الخدمات المالية يؤدي حتمًا إلى الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على عدة مبادئ التي ظهرت في سياق الجهود الدّولية المبذولة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد. وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي: (صندوق النقد العربي، 2012)

- **القيادة:** وجود التزام حكومي وسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل للتخفيف من حدة الفقر.
- **التّنوّع:** تطبيق مختلف السياسات التي تشجّع المنافسة وتقدم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة.
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسّسية المتطوّرة اللازمة لتوسيع النفوذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضّعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** حماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدّمي الخدمة والمستهلكين.
- **التّمكين:** محو الأمّية المالية للأفراد وتوعيتهم للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التّعاون:** خلق بيئة مؤسسة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشراكة والتّشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

– **المعرفة**: استغلال قواعد البيانات المحسّنة من أجل استخدام السّياسة القائمة على الأدلّة وتقييم مدى التّقدّم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.

– **التّناسب**: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطوّرة على أساس استيعاب الثّغرات والعوائق الموجودة في القواعد التّنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

– **الإطار**: وضع نظام تنظيمي للنفاذ الشامل مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية والظّروف المحلّية اللّازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتّصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلّقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

3.3. شروط تحقيق الشمول المالي:

يرتبط تحقيق الشمول المالي بوجود عدة ركائز أساسية تساهم في تسهيل الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع أو مختلف المؤسسات، أو بعبارة أخرى يجب تعزيز البنية الأساسية للشمول المالي التي من شأنها أن تساعد المؤسّسات المصرفية والمالية على التّوسع في منح خدمات متنوعة وبأسعار معقولة للعملاء.

وفي هذا السّياق ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 انه توجد مجموعة من الشروط التي يجب توفرها من أجل تحقيق الشمول المالي العربي، وذلك من خلال تحقيق المزيد من البنية التّحتية للقطاع المالي وزيادة المنافسة المالية وتفعيل دور المؤسّسات المالية غير المصرفية وزيادة مستويات التثقيف المالي. وسنذكر بإيجاز بعض هذه الشروط:

– استغلال التقنيات الحديثة لزيادة فرص النفاذ الى الخدمات المالية في المناطق النائية دون الحاجة إلى فتح فروع بنكية فيها.

– يستلزم الشمول المالي توفّر بنية تقنية ورقمية متطوّرة وذلك بما يشمل نظم جيدة للاتّصالات وتقنية المعلومات ومستويات مرتفعة من نفاذ الأفراد والشركات الى الانترنيت وخدمات الهاتف المحمول وبجودة ملائمة، وضمان نظما متطورة للدّفع.

– توفير منتجات مالية جيّدة تلاءم احتياجات العملاء المختلفة. علاوة على ما تسهم به من زيادة في مستويات كفاءة الخدمات المالية عبر خفض مستويات الكلفة والوقت اللازم لانجاز العمليات المالية والمصرفية وزيادة مستويات المنافسة.

- وضع أطر تشريعية ورقابية مواتية تدعم كل من الشمول المالي والاستقرار المالي، من خلال وضع اطر تنظيمية ومؤسّسية تهدف إلى تطوير نمو القطاع المالي وزيادة مستوى المنافسة ما بين المؤسّسات العاملة في هذا القطاع. ويمكن أن يشمل أيضا هذا التطور القطاع المالي غير المصرفي كمؤسّسات التّأمين وأسواق الأسهم والسّندات والتمويل العقاري وصناديق الاستثمار بما يوفّر تنوع في الخدمات المالية.
- ضرورة وجود نظم للاستعلام الائتماني تتضمن سجلات موثوقة ولمدى زمني طويل تسمح للمؤسّسات الائتمانية بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من الأفراد والشّركات.
- سن قوانين للضمانات المادية والعينية يعزز توفر مثل هذه القوانين من قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان.
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من قدرة على تحقيق التنمية المستدامة كخفض نسب الفقر ومكافحة الجوع وخلق فرص العمل.

4. مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي (حالة بنك السلام الجزائر):

تتطلّب المساهمة في تعزيز الشمول المالي بالنسبة للبنوك الإسلامية، أن تكون الخدمات المالية لهذه الأخيرة متاحة وميسرة لجميع شرائح المجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك فهي تسعى دائما إلى تحقيق التّوازن بين تقديم المنتجات أو الخدمات المالية والالتزام بالأخلاق والقيم الإسلامية. ويعتبر بنك السّلام الجزائر أحد البنوك التي تعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاته، وهو يعمل على إيصال المنتجات والخدمات المالية إلى مختلف الجزائريين. وفيما يلي سنتطرق إلى نبذة عن بنك السّلام الجزائر ومدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي.

1.4. تعريف بنك السّلام:

هو بنك شمولي متعدد المهام والخدمات يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولقد تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من

خلال تقديم خدمات مصرفية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري. (بنك السلام الجزائري)

2.4. منتجات بنك السلام وأهدافه وخطته الاستراتيجية المعتمدة:

لقد عمل بنك السّلام الجزائر منذ نشأته على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات معايير عالمية من أجل تلبية متطلّبات المتعاملين معه، فهو يسعى دائما لأن يكون من أهم وأبرز المصارف العاملة في الجزائر من خلال باقة خدمات مصرفية مبتكرة.

أولا: المنتجات المالية لبنك السّلام

يقترح مصرف السّلام مجموعة من الصّيغ التمويلية والتي سنقوم بذكرها فقط دون تعريفها لأننا قمنا بطرحها سابقا:

المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإجارة: وهي نوعان اجارة منتهية بالتمليك وإجارة تشغيلية، الاستصناع: حيث يعتمد البنك في الاستصناع على كلا الصيغتين (الموازي أو مع التوكيل بالعقد)، السلم، البيع بالتّقسيط: حيث يبيع البنك السيارات التي قام بشرائها مسبقا وبقيت مخزنة لديه عن طريق أقساط للمتعاملين، البيع الآجل.

ثانيا: أهداف بنك السلام وخطّته الاستراتيجية

لقد قام مصرف السّلام بإنشاء مكتب خاص بالاستراتيجيات وإدارة المشاريع وذلك بهدف وضع الخطط مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتّغيّرات الداخلية والخارجية بهدف تقوية ودعم العلاقات مع جميع الجهات، وفي ذات السّياق وضع البنك خطّة استراتيجية مهمّة للأعوام 2019-2021 من أجل النهوض بخدمات المصرف وتحقيق الشمول المالي. وتمحورت أهداف هذه الخطة الاستراتيجية فيما يلي: (التقرير السنوي لبنك السّلام، 2018، صفحة 11)

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميّزة.
- المساهمة الفعّال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافّة فئات المجتمع ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها سواء للأفراد أو المؤسّسات.
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف.
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في المصرف، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية المصرف.
- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر لتأسيس البنك الرقمي.
- استكمال تطوير القدرات الرقابية والأساليب الاشراقية للمصرف وفقا لأفضل الممارسات، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشّرات الإنذار المبكر والرّقابة عن بعد وتطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر.

3.4. تحليل أبرز مؤشّرات النشاط لبنك السّلام خلال الفترة (2008-2022):

قبل التّطرق لدراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي لبنك السّلام الجزائر، من المهم تحليل أبرز مؤشّرات النشاط لهذا البنك رغبة منا في التّعرف على أداء البنك وتطوّره خلال سنوات الدّراسة (2008-2022)، ومن أهم المؤشّرات التي سنستعرضها: اجمالي الأصول والذي يمثّل كل المبالغ الاجمالية التي يمتلكها البنك، حقوق المساهمين والذي تبيّن قيمته رأس المال وتراكمات الأرباح والرّبح الصافي الذي يتبقّى بعد خصم جميع التّكاليف والضرائب من الإيرادات الكلّية، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: اجمالي الأصول وحقوق المساهمين والربح الصافي لبنك السّلام

الوحدة: مليون د.ج

السنوات	اجمالي الأصول	حقوق المساهمين	الربح الصافي
2008	7710	-	-
2009	13350	-	-
2010	18338	-	667
2011	24821	10230	898
2012	32782	11350	1120

1267	12617	39551	2013
1383	14000	36309	2014
301	14301	40575	2015
1080	15381	53104	2016
1181	16562	85775	2017
2418	17305	110109	2018
4007	19012	131019	2019
3069	18900	162626	2020
3389	27263	237804	2021
4393	27312	261693	2022

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر.

من خلال تفحص معطيات الجدول المبين أعلاه يظهر لنا جليا أنّ إجمالي الأصول تعرف تطوّرا ملحوظا من سنة لأخرى، حيث بلغت قيمتها 261693 مليون دينار جزائري في نهاية سنة 2022 بعدما كانت قيمتها 7710 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2008، وهذا يشير إلى توسّع نشاط البنك السّريع وقدرته على توليد تدفقات نقدية مستقبليّة.

وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال الجدول، التغيّر الاستثنائي الذي حدث لإجمالي الأصول سنة 2014، حيث عرف انخفاضا استثنائيا في نهاية هذه السّنة بلغت قيمته 3242 مليون دينار جزائري، وقد اعتبرت هذه السنة سنة استثنائية بالنّسبة للمصرف بالنّظر إلى المرحلة الخاصّة التي مر بها، إذ شهدت الفترة صدور عدّة قوانين مصرفية بهدف تعزيز الإجراءات الحكومية وتشديد الرّقابة على نشاط المؤسّسات المصرفية. إضافة إلى الظّروف التي عرفها الاقتصاد الوطني جراء الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط وبالتّالي انخفاض إيرادات الدولة من العملة الأجنبيّة والانعكاسات التي ترتبت عن ذلك خاصّة على نطاق التّجارة الخارجية بحيث فرضت قيود على عمليات الاستيراد وتمّ تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية، كما عرف معدل التّضخم تزايدا مستمرا وما كان له من تبعات على مستوى حجم المعاملات الاقتصادية.

أما فيما يخص حقوق المساهمين وصافي الربح فقد شهدت هي الأخرى نموًا تدريجيا خلال السنوات 2011-2022، حيث قدّرت قيمة حقوق المساهمين 27312 مليون دينار جزائري في سنة 2022 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2011 بقيمة 10230 دينار جزائري الشيء الذي يظهر مدى استقرار وقوّة البنك ورغبته الشّديدة في تحقيق قاعدة رأسمالية قويّة. وبلغت قيمة صافي الرّبح 4393 مليون دينار

جزائري في سنة 2022 بعدما كانت بقيمة 898 مليون دينار جزائري وبعدما حققت أيضا خلال السنوات 2008، 2009 و2010 خسارة تراكمية. ويفسّر ذلك بكفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباحا صافية تعكس أداءه المالي الفعلي خلال فترة الدّراسة.

بالنّسبة لسنة 2014 والتي اعتبرت سنة استثنائية للبنك، فقد عرفت قيمة حقوق المساهمين زيادة طفيفة لتبلغ مستوى 14,3 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدّرت نسبتها 2 % مقارنة بالسنة التي قبلها، وحقق البنك خلال هذه السنة أرباحا صافية قدّرت بـ 1383 مليون دينار جزائري.

وقد شهد عام 2020 انخفاضا طفيفا في كل من الربح الصافي وحقوق المساهمين وذلك راجع إلى الحدث الأبرز في هذه السنة وهو تفشي جائحة كورونا، حيث بسبب الظروف المترتبة عن الاغلاق الكلي والجزئي حدث تراجعا انعكس على الاقتصاد الجزائري وبالتالي على بنك السّلام.

من خلال الأرقام التي تمّ تحليلها يمكننا القول أن بنك السّلام الجزائر قد عرف اقبالا كبيرا خلال فترة تواجده على المنتجات المالية التي يوفّرها لمختلف شرائح المجتمع في ظل محدودية المنافسين في السوق المالي.

4.4. مساهمة بنك السلام في تحقيق الشمول المالي:

إن معرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، يعتمد على عدّة مؤشّرات مهمّة والتي قام بوضعها البنك الدّولي سنة 2011 وأصبحت مرجعا أساسيا لقياس الشمول المالي في الدول وهي:

-مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية.

-مؤشّر الوصول إلى الحسابات في المؤسّسات المالية الرّسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية أو التوسع الجغرافي.

-مؤشّر استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور أو فواتير الشراء (مدى استخدام التكنولوجيا)

-مؤشّر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

-مؤشّر الاقتراض من المؤسّسات المالية (نسبة التمويل للفئات الضعيفة).

ولقياس مدى مساهمة بنك السلام في تعزيز الشمول المالي سنعتمد على تحليل نتائج هذا البنك اعتمادا على هذه المؤشرات خلال السنوات (2008-2022):

أولا: مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب مصرفي

وهو المؤشّر الذي يستخدم لقياس مدى توسيع وشمول الخدمات المالية والمصرفية بين الأفراد، حيث يظهر هذا المؤشّر جهود المصرف في تحسين وصول الفرد إلى الخدمات المالية وتسهيل وتبسيط إجراءات فتح الحسابات، والجدول المالي يبيّن تطوّر عدد العملاء في بنك السّلام الجزائر واجمالي الودائع خلال السنوات (2008-2022)

الجدول رقم (02): تطور حجم الودائع وعدد العملاء في مصرف بنك السلام (2008-2022)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع (مليون دج)	471	2918	7271	12861	19281	23725	32500	30120
عدد العملاء	322	669	1648	2802	3733	4499	5322	5777
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
الودائع (مليون دج)	34512	64642	85432	102405	129320	195031	215076	
عدد العملاء	7332	15035	27070	44722	-	-	-	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السّلام الجزائر.

من خلال الجدول المبين أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد العملاء في تزايد مستمر من سنة لأخرى منذ سنة انشاء البنك حيث بلغ عدد العملاء 44722 عميلا في سنة 2019 بعدما كان العدد ضعيفا في بداية سنة نشاطه والذي بلغ 322 عميلا، ويقابل هذا التزايد في عدد العملاء ارتفاعا في قيمة الودائع الموضعة لدى البنك، والتي كانت قيمتها 471 مليون دينار جزائري في سنة 2008 وأصبحت بقيمة 215056 مليون دينار جزائري سنة 2022، وهذا التّطور راجع إلى سياسة البنك المنتهجة في استقطاب مختلف شرائح المجتمع من جهة ومن جهة أخرى وجدت طائفة كبيرة من الأفراد الذين لا يحبذون التعامل بالرّبا لأسباب دينية قبلتهم التي تريحهم في التعاملات مع بنك السّلام الإسلامي، وساهم ذلك في جذب تلك الأموال المكتنزة وتوظيفها في السوق المالي الرسمي.

وقد عرفت الودائع خلال سنة 2015 تراجعا ملحوظا بنسبة 7% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها المصرف في تلك السّنة مثلما سبق وتحدثنا عنه.

يمكن القول أن التطور الملحوظ في قيمة الودائع وعدد المتعاملين مع البنك يعبّر عن تحسّن صورة المصرف لدى المتعاملين وزيادة ثقتهم فيه إضافة قدرته الكبيرة في تدوير الأموال واستثمارها تحت سقف الشريعة الإسلامية.

ثانيا: مؤشر التّوسع الجغرافي لبنك السّلام الجزائر

يعبر مؤشر التوسّع الجغرافي عن مدى تواجد فروع البنك في كامل القطر الجزائري، وهو مؤشّر مهم حيث يبين مدى وصول الخدمات إلى أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، والجدول الموالي يبين عدد فروع بنك السلام الجزائر وعدد الموظفين:

الجدول رقم (03): عدد فروع بنك السّلام الجزائر وعدد الموظفين فيه خلال السنة (2008–2022).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الموظفين	69	69	85	120	169	203	218	229
عدد الفروع	1	1	1	2	3	4	5	6
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
عدد الموظفين	272	325	496	566	590	640	694	
عدد الفروع	7	7	13	17	18	23	23	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السّلام الجزائر.

من خلال الجدول الموضّح أعلاه يتبين لنا أن بنك السّلام قد تبنّى استراتيجية توسّعية واضحة في عدة مناطق جغرافية جديدة حيث استهّل البنك بفرع واحد ليحافظ على هذا الرقم لمدة ثلاث سنوات أي حتى سنة 2010، وهي السنوات الأولى التي حاول فيها البنك الاستقرار، ثم في سنة 2011 كانت هناك زيادة طفيفة في عدد الفروع من سنة إلى أخرى ليصل إلى 7 فروع في سنة 2017 وتقابلها زيادة في عدد الموظفين وصلت إلى 272 موظّفا، أما خلال سنة 2018 تضاعف عدد الفروع إلى 13 ثم إلى 17 خلال سنة 2019 ليصل إلى 23 فرع يصاحبه 640 موظّف في سنة 2021 و2022. وقد ساهم هذا التوسّع في الوصول إلى المزيد من العملاء من مختلف شرائح المجتمع والتقرّب إليهم من خلال توفير مختلف المنتجات المالية أو الخدمات وهذا يعتبر مساهمة فعّالة في تحقيق النّفاذ المالي أو الشمول المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك السلام يعتمد على عدة إجراءات وخطوات تعمل على زيادة التثقيف المالي لدى الأفراد، وهو الذي يلعب دورا حيويا في تعزيز الشمول المالي، حيث يعتمد البنك على استغلال المساحات الاشهارية لترويج منتجاته، انجاز الحملات الاشهارية على القنوات المعروفة، إضافة إلى القيام

برعاية حصص دينية وتظاهرات مختلفة وهذا من أجل زيادة الوعي بين الأفراد حول أهمية الخدمات المالية وطريقة استخدامها بشكل ذكي، وتساعد هذه الإجراءات أيضا التي اعتمد عليها بنك السّلام في تقليل الحواجز الثقافية والتقنية التي قد تمنع بعض الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية.

ثالثا: مؤشر التطبيقات المصرفية لبنك السّلام ومدى استخدام التكنولوجيا

إن مفهوم التوسّع لا يرتبط فقط بالتّوسع الجغرافي، إذ يمكن أن يكون التوسّع رقميا، من خلال تطوير وتحسين الخدمات عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة، الانترنيت والتطبيقات المصرفية المحمولة وغيرها وذلك من أجل تلبية احتياجات العملاء. ومن خلال الجدول التالي سنستعرض الابتكارات التكنولوجية التي لجأ اليها بنك السّلام من أجل تسهيل تعاملات العملاء:

الجدول رقم 4: منتجات مصرف السّلام الجزائر الموجّهة للأفراد أو المؤسّسات

المنتجات الموجهة للأفراد	المنتجات الموجّهة للمؤسسات	تطبيقات أخرى وخدمات عبر الانترنيت	التجارة الخارجية
الحسابات البنكية: حساب السلام، السلام مباشر بريميوم، السلام سمارت بنكينغ، بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، خدمة الدفع عبر الأنترنيت E-Amina ، دفتر استثمار أمنيتي، دفتر الاستثمار هديتي، دفتر الاستثمار عمرتي، حسابات الاستثمار، سندات الاستثمار، البطاقات الالكترونية: السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام بلاتنيوم. التمويلات: السلام تيسير لتمويل السيات، السلام تسيير للدراجات النارية، الخزانات الحديدية أمان، دار السلام لامتلاك منزل أو تهيئته أو بناء أو توسيع أو استئجار، دار السلام LPP و. LPA	الحساب الجاري، السلام استثمار، السلام مباشر، السلام سمارت بنكنغ، جهاز الدفع الإلكتروني TPE ، التمويلات، السلام إيجار، السلام إيجار ليزمد، الاعتماد المستندي، التسليم المستندي E-PREDOM، E-CREDOC، مايل سويفت، شبكة البنوك المراسلة، كفالة، الخزانات الحديدية أمان	E-PREDOM، E-CREDOC، السلام مباشر للمؤسّسات، والأفراد، السلام سمارت بنكنغ للمؤسسات والأفراد، بالإضافة إلى بطاقات المتنوعة ومنها: بطاقة الدفع آمنة، بطاقة التوفير أمنيتي، السلام فيزا، مسبقة الدفع، السلام فيزا كلاسيكية، السلام فيزا الذهبية، السلام فيزا بلاتنيوم، ماكينات الدفع الإلكتروني، اس ام اس بانكينغ، خدمة ويمباي، تطبيق ماي سلام، خدمة السّلام مباشر الذهبية للمؤسسات،	الاعتماد المستند، التسليم المستندي.

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السّلام الجزائر.

من خلال ملاحظة الجدول رقم 4، يتبين لنا أنا بنك السّلام اهتم كثيرا بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الخدمات المصرفية والمنتجات المالية التي يتيحها، فهو يقدّم باقات متنوعة تضمن تسهيل العمليات المصرفية والخدمات للمتعاملين معه، فهو يوفّر موقعا الكترونيا يعرض فيه مختلف المنتجات والخدمات المصرفية وطرق التواصل مع البنك إضافة إلى توفر البنك على صفحات في وسائل التواصل الاجتماعي تمكنه من التّقرب أكثر من مختلف شرائح المجتمع، وهو يستعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل تطبيق تشات ويذ للإجابة على مختلف التساؤلات والاستفسارات، تطبيق ماي سلام و ويمباي واللذان يمكن من خلالهما العميل الوصول إلى حسابه البنكي وادارته، وتطبيقات أخرى كثيرة تجعل من أساليب التسويق المالي أكثر ذكاء وتأثيرا وملائمة للمتعامل.

وتجدر الإشارة هنا أن من أهم الخطوات التي أقدم عليها بنك السّلام أيضا هي قيامه بإعداد منصّة تقنية للاتصال بالمورّدين الموجودين حتى خارج الجزائر من أجل توفير خدمة تمويل الأفراد بالتّقسيط عبر الانترنيت دون تكفّل عناء التّنقل إلى المصرف، وهذه خطوة تحسب له.

إن كل هذه الابتكارات والخدمات المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تعكس التزام بنك السّلام بتلبية تطلّعات العملاء وتسهيل تجربة مصرفية مريحة وآمنة عبر الوسائط التّقنية المتاحة، فبمثل هذه الابتكارات يسهل البنك على الافراد إجراء العمليات المصرفية أثناء التنقل كتحويل الأموال ودفع الفواتير مثلا ويجعل الخدمات متاحة لمختلف شرائح المجتمع. وقد مكّنه استخدام التكنولوجيا الحديثة والذّكاء الاصطناعي من استقطاب عملاء جدد، وتسهيل تعريف الأفراد بالمنتجات الجدد وتشجيعهم على استعمالها.

وبصفة عامة يمكن القول أنّ بنك السّلام الجزائر يعتبر مصرفا نشطا في مجال التكنولوجيا حيث يحاول جاهدا لإدخال تكنولوجيا حديثة عبر الانترنيت وتطبيقات الهاتف وحتى تطبيقات الذّكاء الاصطناعي فهو بذلك يخلق فرصا متعددة لتحسين الوصول الى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، مما يسهم في تحسين الوضع المالي للفرد وتعزيز التنمية الاقتصادية.

رابعا: مؤشر حسابات الادخار

يقيس هذا المؤشّر مدى تفضيل الأفراد والمؤسسات لتوفير جزء من دخلهم وايداعه في حسابات البنك، وهو يركز أيضا على مدى تشجيع الافراد على امتلاك حسابات الادخار في البنك وحفاظه عليه. والجدول الموالي يبين قيمة الادخار في بنك السّلام خلال سنوات الدّراسة:

الجدول رقم 5: قيمة الادخار في بنك السلام خلال السنوات (2008-2022)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حسابات الادخار (آلاف د.ج)	-	-	-	511928	867789	1218393	1403860
2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
2253596	4101081	6026287	7762247	11794091	19201561	32234042	42362802

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السّلام الجزائر

من خلال الجدول الموجود أعلاه، يمكن ملاحظة تواجد زيادات متفاوتة في قيمة حسابات الادخار من سنة لأخرى ولم تسجّل أي تراجع في قيمتها، حيث وصلت قيمة الادخار 42362802 ألف دينار جزائري في سنة 2022 وهي أعلى قيمة وصلت إليها مقارنة بالسّنوات السّابقة، فبملاحظة تطوّر قيمة الادخار خاصة في السنوات الأربعة الأخيرة أي من 2019 إلى 2022 نجد الزيادة كانت بوتيرة متسارعة جدا فقد بلغت نسبة النمو خلال هذه السّنوات ما يقارب 60 %، الشيء الذي يعكس التّقدم الملحوظ الذي شهده بنك السلام من حيث صناعة الخدمات المالية ومن حيث قدرته على خلق بيئة مالية حفّزت الأفراد على الادخار والاستثمار بشكل يتّفق مع قيمهم الدينية ومبادئ الشّريعة الإسلامية.

خامسا: مؤشر نسبة تمويلات العملاء (أفراد أو مؤسّسات مالية)

يبيّن لنا هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الحصول على التّمويل الضروري لتلبية احتياجاتهم المالية فكلّما كانت التمويلات مرتفعة كلّما دل ذلك على توسّع نطاق توفير الائتمان وتيسير الوصول إليه، ومن خلال الجدول التالي سنستعرض قيمة التمويلات المقدمة من طرف بنك السّلام للعملاء خلال السنة 2008-2022:

الجدول رقم (6): تمويلات العملاء خلال السنوات (2008–2022)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تمويلات العملاء (مليون د.ج)	-	503	4675	13905	20695	27220	22845
2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
21268	29377	45454	75340	93510	99252	150267	170759

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السّلام الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويلات المقدّمة للعملاء في تطوّر مستمر خلال الفترة 2008-2022، تتخلّلها بعض الانخفاضات التي حدثت في سنة 2014 و2015، حيث انخفضت قيمة التمويلات إلى 22845 مليون دينار جزائري في سنة 2014 بعدما كانت بقيمة 27220 مليون دينار جزائري وتستمر في الانخفاض إلى 21268 مليون دينار جزائري خلال سنة 2015 ويرجع ذلك إلى الوضع الاستثنائي الذي صاحب أزمة البترول التي مسّت الاقتصاد الجزائري وأثّرت في الوضع العام والمشاريع الاستثمارية والمعاملات البنكية، غير أن بنك السّلام تمكّن من إعادة التوازنات وتخطي هذا الوضع لتعود التمويلات في الارتفاع مرّة أخرى وتستمر في الارتفاع لمواجهة الطلب المتزايد للعملاء من سنة لأخرى لتصل إلى أعلى قيمة في سنة 2022 وصلت إلى 170759 مليون دينار جزائري.

من خلال تحليل قيمة التمويلات المقدّمة للعملاء خلال فترة الدّراسة يمكن القول أن تحسين التمويلات المتاحة للعملاء من قبل بنك السّلام يعدّ مؤشّرا جيدا على تحسين مستوى الشمول المالي، حيث تزيد التسهيلات في منح التمويلات من قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة الفعّالة في النظام المالي.

5. الخاتمة:

رغم حداثة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أنها أثبتت تواجدها مقارنة بالصّيرفة التقليدية، وهذا راجع لطبيعة المعاملات التي يقوم عليها هذا النّوع من المصارف، فالمنتجات المالية والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية حظيت بقبول واسع من طرف شريحة كبيرة كانت تعاني من الاقصاء المالي في وقت مضى.

إن دور هذه البنوك يظهر جليا في تحقيق أهداف الشمول المالي بالجزائر وتعزيز المشاركة الاقتصادية للفئات الأقل حظاً في المجتمع والفئات التي لم تتمكن من التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الوازع الديني، وذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، واستغلال التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي من أجل تسهيل التعاملات بين الأفراد.

النتائج:

خلصنا من خلال قيامنا بهذا البحث إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

– تحقيق الشّمول المالي يتطلب جدّية في بذل الجهود لتوفير وايصال الخدمات والمنتجات المالية إلى مختلف فئات المجتمع بصورة عادلة، تمكّن الكل من تجنّب الاقصاء المالي، وذلك من خلال التوسّع الجغرافي من أجل التّقرب إلى المتعامل.

– التّمويل الإسلامي يعمل على إعادة التوازن في المجتمع بإعادة توزيع الثروة من خلال الزّكاة والوقف والقرض الحسن.

– من خلال تحليل نتائج بنك السّلام تبيّن لنا أن هذا البنك وبالرّغم من حداثة نشأته إلا أنه حقّق نتائج مرضية وفق خططا استراتيجية قام بوضعها خلال السنوات 2019-2021 بهدف المساهمة في تعزيز الشمول المالي، وتجلّت في تطوّر الودائع المصرفية خلال السنوات 2008-2022، وذلك بسبب كسب ثقة المتعاملين وجذب فئات أخرى من مختلف شرائح المجتمع.

– تبيّن لنا أن التمويلات المقدّمة من طرف بنك السّلام للمتعاملين أخذت منحى تصاعديا خلال سنوات الدّراسة وذلك راجع إلى وجود تسهيلات في تقديم التمويلات للعملاء وهذا ما يعتبر فعلا مساهمة فعالة في تعزيز الشمول المالي.

– بالرّغم من لجوء بنك السلام إلى وسائل متنوعة لنشر التثقيف المالي في الجزائر إلا أنه يبقى محدودا مقارنة بدول العالم، حيث لا تزال الجزائر تعاني ضعفا كبيرا في مستويات الثقافة المالية.

– يعمل بنك السّلام ويسعى جاهدا لجذب أكبر عدد من شرائح المجتمع من خلال التوسع الجغرافي، فلو يستمر بهذه الوتيرة قد نلاحظ في المستقبل نتائج مبهرة.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

– الصّيرفة الإسلامية هي البديل الذي يجب على الجزائر الاهتمام في نشره وتعزيزه لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

– ضرورة تعزيز البنية التحتية من أجل تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال تطوير أنظمة الدفع، العمل على انتشار الفروع البنكية وتطوير المعاملات المالية.

– تعاون مختلف الفاعلين في الاقتصاد الوطني على وضع خططا واستراتيجيات من أجل العمل على تحقيق الشّمول المالي.

– يبقى مؤشر التوسّع الجغرافي لبنك السّلام ضعيفا جدا مقارنة بالبنوك الإسلامية الموجودة في دول عربية أخرى، حيث لايزال حديث النشأة، ومع الخطط الواعدة التي يتماشى معها البنك يمكن أن يصل إلى مستويات عالية في التّوسع، لذلك عليه بالاستمرار في العمل للوصول إلى مختلف المناطق من القطر الجزائري.

– العمل على تطوير أنظمة الدفع يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى الشمول المالي.

– النقص الكبير في عدد المصارف الإسلامية في الجزائر أدى إلى غياب المنافسة التي تدفع إلى توفير خدمات ومنتجات مالية تتميز بتنوع وجودة أكبر وبسعر أقل.

– العمل على زيادة التثقيف المالي ونشر المعلومة المتعلقة بتوفر متطلبات الفرد وحاجاته لدى المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية الشيء الذي يمكنهم من تجنب احجامه عن التعامل معهم، واستقطاب الأموال المدخرة خارج الأسواق الرسمية.

– تشديد الرقابة على المصارف والقضاء على البيروقراطية في مجال منح التمويلات وتسهيل الحصول عليها من طرف المتعاملين.

– التحرك الاحترازي المبكر في حالة وقوع الازمات من أجل حماية المستهلك ومنحه الثقة التي تجعله يتّجه نحو الادّخار والاستثمار في الأسواق المالية الرّسمية.

– محاولة ابتكار صيغ تمويلية تمس الفئات الضعيفة الدخل والهشّة، وبهذا يكون توسيع أكبر للنفاذ المالي.

– تحفيز صناعة التمويل الإسلامي من خلال تشجيع تطوير أسواق راس المال الإسلامية، تحفيز النمو والابتكار ووضع تسهيلات ضريبية من أجل استقطاب رؤوس الأموال.

– وضع أطر تنظيمية وقوانين ملائمة للتمويل الإسلامي لتوفير بيئة أكثر شفافية وأمانا للمستثمرين والعملاء.

6. قائمة المراجع:

1. أبو الليل إبراهيم الدسوقي. (2004). الايجار المنتهي بالتّمليك في القانون الوضعي و الفقه الإسلامي. مؤتمر المؤسّسات المالية الإسلامية، الشريعة والقانون. الامارات العربية المتّحدة.

2. أحمد محمود العلجوني. (2008). *البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. الأردن: دار المسيرة.

3. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية . (1978). *اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المادة 1*.

4. خديجة خالدي. (2005). البنوك الإسلامية: نشأة، تطور وآفاق. *دفتر MECAS،العدد 01*.

5. صندوق النقد العربي. (2012). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربيّة*.

6. عبد الرّزاق رحيم جدي الهيتي. (1998). *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ط 1*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

7. عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97*.

8. عمر ,م .ع .(2004) .الاطار الشّرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التّطبيق المعاصر .*المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب*.14

9. مصطفى كمال السّيد طايل. (1999). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية.

10. ناصر صلاح الدينغربي، محمد سعدوني، بومدين بوغرارة. (ديسمبر 2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة دفاتر، العدد رقم 4*.

11. التقارير السنوية لبنك السّلام متوفرة على الموقع *https://www.alsalamalgeria.com*.

12. Ibrahim, A. A. (2020). Murabaha in Islamic banks: A Fiqhi study. *International Journal of al turath in Islamic wealth and finance, N01*.

13. Messy, A. A.-A. (s.d.). Promoting financial inclusion through financial education: OECD/INFE Evidence policies and practice. *OECD working papers on finance, insurance and private pensions, N34*.

14. The World bank. (2014). *Financial inclusion, Global financial development report.*